

Distr.: General
6 September 2018



Original: Arabic

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2018 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أحيل إليكم البيان الكامل الذي كان مقرراً أن أدلي به أمام مجلس الأمن في جلسته 8332، المعقودة في 28 آب/أغسطس 2018 في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" من جدول الأعمال، حول تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) (S/2018/777)، ذات الصلة بالوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية:

أود أن أشكر رئيسة مجلس الأمن على الإشارة إلى الرسالتين اللتين أرسلناهما لعناية الرئاسة وأعضاء المجلس حول موضوع "الكيميائي" (S/2018/630)، والخطر الجسيم المائل أمامنا من إمكانية استخدام هذا الكيميائي مرة جديدة في إدلب. وفيما يتعلق ببعض الأسئلة التي وجهتها لي رئيسة المجلس، فهناك الكثير من النقاط الهامة التي تستدعي التوضيح. وأريد أن أبدأ بالإشارة إلى ما يلي:

- خلال الفترة التي كُتبت فيها تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وافقت وزارة الخارجية والمغتربين السورية على 2 700 طلب من برنامج الأغذية العالمي، لإيصال مساعدات للمناطق المحررة وغيرها، وقد وافقت وزارة الخارجية على كل الطلبات المقدمة من البرنامج، أي 2 700 طلب.
- ورعنا خلال شهر آب/أغسطس، على السادة أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء شرحاً تفصيلياً لمعنى وأهداف القانون رقم 10، بما يضع حداً لكل التخرّصات والمعلومات المغلوطة والمغرضة التي يقدمها البعض من حين لآخر حول أهداف هذا القانون، وبالتالي فإن هذا الموضوع ينبغي سحبه من التداول.
- يقوم الهلال الأحمر العربي السوري بشكلٍ متكررٍ ويومي ومتواصل، بالتعاون مع الشركاء في العمل الإنساني المحليين والدوليين، بإيصال المساعدات والعشرات من القوافل إلى المناطق التي يحتاج فيها المدنيون للمساعدات الإنسانية. ومشكلتنا مع "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" هي التالية: السيد "جون غينغ"، مدير شعبة العمليات والاستجابة في المكتب، قال إن أربع قوافل تمت الموافقة عليها فقط، وهذا غير صحيح. فمشكلتنا مع "المكتب" هي أن مثليه لا يحسبون إلا القوافل التي يشارك فيها "المكتب" فقط، أي أنهم لا يعترفون مثلاً بقوافل برنامج



الأغذية العالمي أو قوافل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو قوافل الصليب الأحمر، ولذلك فإن مئات بل آلاف الأطنان من المساعدات التي تذهب إلى المناطق التي يحتاج سكانها للمساعدات لا يقوم "المكتب" باحتسابها ولا إيرادها في التقارير الشهرية. ولهذا، تم إيراد أربع قوافل فقط خلال هذا الشهر في تقرير "المكتب"، وهذا كلام غير صحيح بل يشكل تضليلاً للسادة أعضاء مجلس الأمن.

كنا قد حدّرنا مراراً من وجود فيلٍ ضخيمٍ أهوج في هذه القاعة يهدد برعونته أسس عملنا المشترك ويطأ بأقدامه الضخمة الكثير من الحقائق للتغطية على انتهاكات بعض الدول دائمة العضوية لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

ويبدو أيضاً أن المكابرة على الخطأ ما زالت سائدة في سياسات وممارسات الحكومات الغربية تجاه بلادي، فبدلاً من الإقرار بالذنب وتحمل المسؤولية السياسية والقانونية عن شن حربٍ إرهابية على سورية دولةً وشعباً، وعضواً عن تصحيح السياسات الكارثية التي انتهجتها هذه الحكومات تجاه منطقتنا بشكل عام وضد بلادي بشكلٍ خاص، فإنها تُعِين في عدوانها من خلال استخدام راياتها السوداء وخوذها البيضاء وخطوطها الحمر، في التحضير الآن لمسرحياتٍ دموية جديدة باستخدام السلاح الكيميائي في مناطق الشمال الغربي من سورية، بهدف عرقلة العملية السياسية الجارية، وتبرير عدوان حكومات الدول الغربية في هذا المجلس على بلادي واحتلالها لأجزاءٍ منها، ولبعث الروح والعزيمة في فلول الإرهاب الموجود في تلك المناطق.

إن حكومة بلادي تدين البيان الصادر قبل أيام عن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة، وترفض ما جاء فيه شكلاً ومضموناً. ولقد أكدت سوريا مراراً وتكراراً أنها تعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية أمراً لا أخلاقياً، وأنها تدين استخدامها في أي مكان وتحت أي ظرفٍ كان وضد أي كان. وتكرّر سورية اليوم تأكيد أنها لا تمتلك أي أسلحة كيميائية، وأنها نفذت كل التزاماتها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أعلنت بدورها الجهات الدولية، ومنها مجلسكم المؤقّر، بأن سورية قد نفذت التزاماتها في هذا المجال. ولا داعي لأن أكرر على مسامعكم في كل جلسة أن المخزون الكيميائي السوري قد تم تدميره في البحر الأبيض المتوسط على متن السفينة الأمريكية MV-CAPE RAY في حين ينتظر مخزون إسرائيل من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية الحصول على بركة هذا المجلس، للتخلص منه.

إنني أضع بين أيديكم الآن معلوماتٍ موثّقة عن استعدادات إرهابيي تنظيم "جبهة النصرة" والمجموعات التابعة له، لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد مدنيين في محافظة إدلب، بغية توجيه الاتهام للقوات السورية وتبرير أي عدوان عسكري قد تشنه حكومات الدول المشغلة لهذه التنظيمات الإرهابية، على غرار ما حصل خلال العدوان الأمريكي على مطار الشعيرات في 7 نيسان/أبريل 2017، والعدوان الثلاثي الأمريكي - البريطاني - الفرنسي في 14 نيسان/أبريل 2018.

وفي إطار التحضير لهذه الجريمة، التي نطالب وبقوة الدول ذات النفوذ على الجماعات الإرهابية بالعمل على منع عملائها من تنفيذها، جرى نقل 8 حاويات من الكلور إلى قرية "حلوز" في إدلب تمهيداً للسيناريو المرسوم في مسرحية الهجوم الكيماوي الجديد، الذي يتمثل بقيام إرهابيي "الحزب الإسلامي التركستاني" و "جبهة النصرة"، الذين يجلو لمعدي تقارير الأمانة العامة تسميتهم بـ "المعارضة المسلحة من غير الدول"، باستخدام مواد كيميائية سامة ضد المدنيين السوريين، بما في ذلك

عشرات الأطفال الذين تم خطفهم منذ أيام في ريفي حلب وإدلب، واتهام الحكومة السورية لاستجزار عدوانٍ غاشمٍ عليها.

إن أي عدوان على بلادي، إن حصل، سيكون عدواناً على بلدٍ عضو مؤسس للأمم المتحدة، وعدواناً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ودعماً للإرهاب، واستهدافاً للجهود التي نبذلها مع حلفائنا لمكافحة، ولتعلم المعتدون أنه على الباغي ستدور الدوائر.

وتأسف حكومة بلادي لاستمرار معدي تقرير الأمانة العامة في نهجهم السلبي المسيس الذي يفتقد للموضوعية والحيادية والمهنية، وأشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن التقرير الرابع والخمسين قد خلا من أي إشارة إلى الخرق الخطير الذي وقع مؤخراً لاتفاق فض الاشتباك في الجولان السوري المحتل. وإن حكومة بلادي لا تجد مبرراً واحداً لتغاضي الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام عن تورط إسرائيل في عملية إجلاء وتهريب عناصر إرهابية من "الخوذ البيضاء" عبر خط الفصل في الجولان السوري المحتل ومنه إلى الأردن ومن ثم إلى عواصم الدول الغربية الراحية لهؤلاء الإرهابيين. كما أن حكومة بلادي لا تجد مبرراً لتغاضي التقرير عن دور الحكومة التركية في رعاية إرهابيي "الخوذ البيضاء"، وإرهابيي "الحزب الإسلامي التركيستاني" و "جبهة النصرة" و "هيئة تحرير الشام" والإرهابيين الإيغور والأوزبك وغيرهم من "المعتدلين"، ودورها المباشر في تسهيل أنشطتهم الإرهابية في سورية.

وفي هذا السياق، تشجب حكومة بلادي وترفض أي إشادة في التقرير بتقديم تركيا للمساعدات إلى مدينة عفرين وغيرها من المناطق. وتذكر الجميع هنا بأن العدوان العسكري التركي على مدن عفرين وجرابلس والباب وعين العرب وغيرها من المناطق السورية، كان السبب المباشر في تشريد ومعاونة مئات الآلاف من المدنيين هناك، وأن هذا الوجود العسكري التركي هو في الحقيقة احتلالٌ موصوفٌ يجب أن ينتهي، وهو دعمٌ لإرهاب المجموعات المسلحة الموجودة في تلك المناطق.

إن حكومة بلادي غير معنيةٍ بأي توصيفات مسيسة يوردها معدو التقرير، ومن بينها تغيير معدي التقرير توصيف بعض المناطق السورية من "محاصرة" إلى "صعبة الوصول" أو غير ذلك. وأؤكد أن الدولة السورية تتعامل مع جميع السوريين انطلاقاً من دورها الوطني وسعيها لتلبية احتياجاتهم دون أي تمييز بينهم، كما أؤكد أن جميع المناطق التي حرّرتها الدولة من الإرهاب قد أصبحت مناطق محررة ومفتوحة ويمكن الوصول إليها من قبل الأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني لتقديم الدعم الإنساني الحقيقي والمخلص للسوريين دون تمييز ودون أية قيود أو شروط. وتُصَحِّح الجمهورية العربية السورية لمعدي التقرير مصطلحاتهم، وذلك بالتأكيد على أنه لا تزال في سورية مناطق محاصرة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي تحاصر المدنيين من الداخل وتمنعهم من الخروج وتحول دون تلقيهم للمساعدات الإنسانية، كما هو الوضع على سبيل المثال في إدلب حالياً، حيث يوجد ملايين المدنيين المحاصرين من الداخل.

ولقد طرحت حكومة بلادي، وطرحت أنا مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، منذ توليه مهام منصبه، الحاجة الماسة للتعامل مع الآثار السلبية للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها حكومات بعض الدول على الشعب السوري. وبكل إيجابية وصراحة، فإننا لا نجد حتى هذه اللحظة مبرراً لإقحام قضايا عسكرية وسياسية في متن التقرير الشهري الخاص بالوضع الإنساني، بذريعة أنها تدخل ضمن ولاية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في حين

يتم تجاهل الآثار السلبية الخطيرة لهذا الحصار الاقتصادي غير الشرعي المفروض على سورية، الذي يؤثر بشكل مباشر على أنشطة الأمم المتحدة وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسوريين.

إنني أدعو الأمانة العامة والسيد لوكوك إلى الانخراط بشكلٍ جدي مع الحكومة السورية من أجل الانتقال بالعمل الإنساني في سورية إلى مرحلةٍ جديدةٍ بنّاءة، تُسهّم في إطلاق عملية إعادة الإعمار وجهود التنمية والتعافي، بعيداً عن الابتزاز الأمريكي - الغربي، وأقولها صراحةً، لقد حان الوقت كي تنأى الأمانة العامة بنفسها عن "الوثيقة السرية" التي تضمّنت رؤية ووصايا وكيل الأمين العام السابق للشؤون السياسية "جيفري فيلتمان" حول القواعد الإرشادية الناظمة للعمل الإنساني في سورية، وعن مقررات مؤتمر بروكسل التي ربطت المساهمة في إعادة الإعمار وجهود التنمية بشروطٍ سياسية تتناقض مع المبادئ الحقيقية للعمل الإنساني ومبدأ "عدم التخلف عن الركب" الذي يحكم العمل التنموي.

ختاماً، وتعقيباً على توصيات الأمين العام، فإنني أطمئنّه وأطمئنكم جميعاً أننا جادون في مسار العملية السياسية التي يقودها السوريون وحدهم دون تدخلٍ خارجي، كما أننا عازمون على إعادة الأمن والاستقرار وضون سيادة ووحدة وسلامة واستقلال أراضي الجمهورية العربية السورية، وضمان عودة كافة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى مناطقهم وبيوتهم بكرامةٍ وأمان، ولهذا الغرض تمّ مؤخراً إنشاء "الهيئة السورية لتنسيق عودة اللاجئين والمهجرين" بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم